Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لهفوات أبى حيان، فلم سكت العلماء والمؤرخون عن الإشارة إلى هذه الحملات على حين أنهم ذكروها بصدد أبى حيان، والزمخشرى نحوى مثله؟!

وعندى أن هذا دليل جديد يضاف إلى ما سلف، وهو أن ناحية التحقيق العلمية كانت غالبة على ابن هشام فجعلت منه ناقداً بصيراً يميز الخبيث من الطيب، ويتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، ولقد عثرت فى كتاب «المغنى» على كثير من نقد ابن هشام للزمخشرى، وها أنا ذا مورد بعضه وبعض ما نال الرضا والاستحسان.

١ - قال فى الكلام على «أو»: وزعم ابن مالك أن «أو» التى للإباحة حالة محل «الواو» وهذا أيضًا مردود؛ لأنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما معًا ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تلك عشرة كاملة﴾ [البقرة: ١٩٦] إن «الواو» تأتى للإباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين، وإنه إنما جىء بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الإباحة فى: ﴿فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ [البقرة: ١٩٦] وقلده فى ذلك صاحب الإيضاح البيانى ولا تعرف هذه المقالة لنحوى [(١)].

٢ - وقال فى الكلام على «لن»: ولا تفيد «لن» توكيد النفى خلافًا للزمخشرى فى كشافه، ولا تأبيده خلافًا له فى أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، وقيل: لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى: ﴿فلن أكلم اليوم إنسيًا﴾ [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد فى ﴿ولن يتمنوه أبدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكرارًا، والأصل عدمه [(٢)].

٣ - قال: وللزمخشرى غلطة فإنه جوَّز مصدرية «ما» فى ﴿واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه﴾ [هود: ١١٦] مع أنه قد عاد عليها الضمير [(٣)].

٤ - وقال فيما افترق فيه عطف البيان والبدل: إن البيان لا يخالف متبوعه فى

(١) مغنى اللبيب ١ : ٦١ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٢١٦ .
(٣) مغنى اللبيب ٢ : ٧ .